المولد الحالة كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع ودلالة حمرة الوجه
على الخجل واما عقليه ان كانت لغيره لك كدلالة المسموع من وراء جدار على وجود
اللافظ ودلالة الاخر على الموثر والمقصود بالظن للمنطق الدلالة اللفظية الوضعية
وهي تنقسم الى دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام كما ذكره ذلك بقوله
دلالة الى آخره اي دلالة اللفظ الوضعية على تمام معناه الذي قد جعل له وضعا
دلالة المطابقة لمطابقته اي موافقته اياه كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه دلالة التضمن لدلالته على ما في ضمن الموضوع له كدلالة الانسان على
الحيوان او الناطق او على ما هو خارج وافقه اي لازم في الذهن دلالة الالتزام
لانه لا يدل على كل امر خارج والا لكان كل شيء دالا على كل شيء ولا على بعض غير
مضبوط لعدم الفهم بل على خارج لازم له والمعتبر عند المحققين اللزوم البين
بالمعنى الاعم وان لم يتنبه له المتخيل كدلالة الاربعين على الزوجية فلا عبرة فيما عندهم باللزوم البين
بالمعنى الاعم وان لم يتنبه له المتخيل كدلالة الانسان على قابل صنعة الكتابة
لكن المثال يكتفي فيه بالفرض على ان في الاكتفاء به خلافا كما عرفت ولا شك في اللزوم
الخارجي لانه لو كان شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه وليس كذلك فان
العمى يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فيكون
البصر لازما للعمى في الذهن مع المغايرة بينهما في الخارج فان قلت البصر جزء مفهوم
العمى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل التضمن قلت العمى لعدم البصر لا لعدم
والبصر والعدم المضاف للبصر يكون البصر خارجا عنه والعدم داخلا وكذا الاضافة
ما لم تعتبر غير مضاف فتكون خارجة ايضا في على ذلك السيد واعلم ان دلالة
التضمن والالتزام تستلزمان دلالة المطابقة فمتى تحققتا وانتفت تبعتا
لما ولا تتابع من حيث انه تابع لا تتحقق بدون المتبوع وبالجملة المذكور يظهر
التابع الاعم كالحركات للنار فانها تابعة تجب للنار وقد توجد بدونها كما في
الشمس والحركة لكنها من حيث انها تابعة للنار لا توجد الا معها فان دلالة
المطابقة لا تستلزمها لتحققها بدون دلالة التضمن فيما اذا كان اللفظ موضوعا
لمعنى بسيط وبدون الالتزام فيما اذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بين بالمعنى

الاخص

الاخص وان دلالة التضمن لا تستلزم دلالة الا لتزام لجواز ان يكون من
المعاني المركبة ما لا لازم له هنا وبالعكس لجواز ان يكون للمعنى البسيط ذلك
وقوله وهو مزدوج الخ اي واللفظ الدال دلالة وضعية قسمان مزدوج وهو
الذي لا يقصد بجزيه جزء المراد الي الدال له على جزء المعنى المراد من ان
لا يكون جزء اللهمزة لا ستفهام او كان لم جزء لا لمعناه كالنقطة او كان لمعنا
ايضا اولا يدل على جزء المعنى كالانسان فان الالف منه مثلا لا يدل على
الحيوان او يدل على جزء المعنى ولكن لا يدل على جزء معناه كصبي فانه على اذا
ليس شيء من العبودية والا لهيبة جزء للشخص العلم او يدل على جزء معناه ايضا
لكن لا يكون دلالة مقصوده كالحيوان الناطق عملا اذا ليس شيء من الحيوان
والناطق الجزئيين للحي الانسان الجزء للشخص العلم مقصودا بعلم اذ العلم شيء
لا يحاذيه الا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا ترى ان العلم
لو كان غير الحيوان الناطق لا يضر بحال العلمية فالمزدوج خمسة اقسام ومركب وهو
ما سوى ذلك وهو الذي لا يكون القيود الخمسة متحققة فيه وهو ينقسم الى تام
وناقص لان ان اصح السكون عليه فتام جزاه احتمل الصدق والكذب من حيث
هو وهو الجملة في باب التصديقات والا فناقص اذا لم يصح السكوت فناقص
تقييدي ان كان الثاني قيدا للاول كرامي الحجارة والحيوان الناطق وهو
الجملة في باب التصورات والا فغيري كالمركب من اسم واداة واولان استقل فيها
كلمة ان كان منهما احد ازمنه بهيئة فان فقد ذلك فهو اسم وان لم يستقل
فهو الاداة وهو ايضا ان جعل معناه واحد اجزاء كتبيه وضعا فذاك علم او دونه
فتم هذا المتواطي ان اتت افراده وان تساوت تفاوت فذلك المشكك
وان كان كثيرا فهو المشترك ان كان هو وضعا بعد الا فذلك المنقول ان يجعل
في الاول استعمال الاخذا حقيقة مجاز تقسيم للاول وهو المزدوج فتقسيم
الكلم واسم واداة لانه ان استقل بالاخبار به وحده فهو كلم ان كان منهما
اي مستقلا احد لان منه الفائدة بهيئة لم وضع المجاصلة لوضعه باعتبار تقديمها
وتاخيرها وحركاتها وسكناتها وهو عند الفتاه فعل كضرب واسم فعل كصه

Copyright © King Saud University